مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

تونس: حكومة المشيشي وخريطة توازنات سياسية جديدة

د. محمد السبيطلي

تقرير خاص

ربيع الأول ١٤٤٢هـ - نوفمبر ٢٠٢٠م

تونس: حكومة المشيشي وخريطة توازنات سياسية جديدة

تقرير خاص

المحتويات

تحالفات سياسية متقلبة وسقوط حكومة إلياس الفخفاخ ٧

هشام المشيشي: إداري غير متحزب يبحث عن سند حزبي ٨

الدلالات السياسية لتكليف المشيشي وصراع الصلاحيات ٩

موقف الأحزاب من تعيين المشيشي: تحالف الليبراليين مع الإسلاميين ١٢

خاتمة ١٧

طرأت على المشهد السياسي العام في تونس في الأشهر الأخيرة تغيراتٌ مهمة، بدا ذلك في تحالفات وتحالفات مضادة في البرلمان وعلى مستوى العلاقة مع الرئيس ومبادراته، كانت توحي بإمكانية ثبات المحاور على تقارب سياسي بين بعض أحزاب اليسار والحزب الإسلامي المتمثل في حركة النهضة. وقد تجسد ذلك في ائتلاف حكومي أشرف على تشكيله الرئيس قيس سعيد في سياق تكوين الفريق الوزاري لحكومة إلياس الفخفاخ. تقارب تم بين أحزاب تنتمي جميعها لمخرجات ثورة ٢٠١٠-٢٠١١م، وإن بدت في مراحل معينة بعيدة نسبيًّا عن بعضها البعض لعوامل سياسية وأيديولوجية، إلا أن انتخاب قيس سعيد لرئاسة الجمهورية من جهة ثم انتخابات تشريعية أنتجت برلمانًا يُهيمن عليه التشتت وعدم وجود أغلبية واضحة، ثم فشل تمرير حكومة الحبيب الجملي، قاد إلى تفاهمات اعتقد الكثير أنها قد تمثل قطيعة مع مشهد ما قبل وفاة الرئيس السابق الباجي قايد السبسي. فما التحولات التي طرأت على المشهد السياسي؟ كيف يمكن قراءتها وفهم مساراتها؟ وما أهميتها بالنسبة لمستقبل العلاقة التي تربط بين مكونات السلطة، وكذلك بين أهم الأطراف السياسية المؤثرة؟ وما مستقبل مختلف القوى الحزبية في البلاد في ضوء ذلك؟ لإدراك ما حدث في الأشهر الأخيرة يجدر استعراض مسار سقوط حكومة الرئيس الأولى والتي قادها إلياس الفخفاخ مدة خمسة أشهر.

تحالفات سياسية متقلبة وسقوط حكومة إلياس الفخفاخ

إن التحالف الذي أفرزه تشكيل حكومة إلياس الفخفاخ لم يستمر طويلاً؛ فقد ظهرت تعارضات عدة بداخله وساده عدم التجانس وكثرت به التجاذبات والاستقطابات. ورفضت الحكومة توسيع حزامها السياسي لضم حزب قلب تونس، وهو مطلب حركة النهضة؛ لكنه يشبه الخط الأحمر بالنسبة لليسار الموجود ضمن الائتلاف المكون للحكومة. ولعل هذه الأخيرة -أي النهضة- كانت تستبطن إسقاط الحكومة منذ انطلاقها، وأبدت عدم رضاها على تركيبتها وحصتها من الحقائب الوزارية فيها، كما كانت تشعر أنها مستهدفة من قبل حلفائها في الحكومة وكذلك من قبل الرئيس، وأن التشكيل الوزاري وتقاسم الحقائب فيه تم بتنسيق كامل بين الرئاسة ورئيس الحكومة المكلف وأحزاب اليسار التي بدت أقرب لحكومة الرئيس منها لحكومة تتشكل بتوافقات داخل البرلمان. وكان ذلك يتم في الوقت الذي كان اليسار داخل الحكومة يتصرف بتناسق شبه تام مع كل من رئيس الحكومة ورئاسة الجمهورية في محاولة لجعل حزب النهضة طرفًا ضعيفًا وتحت السيطرة، لذلك كانت لديه خشية كبيرة من ضم حزب قلب تونس للائتلاف الحكومي. أمر قد يخل بالتوازنات داخله لجهة تشكل جبهة تجمع النهضة وقلب تونس في مواجهة اليسار والتأثير الرئاسي على الحكومة.

وعلى خلفية تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد التونسي والمشهد السياسي العام، ظهرت بوادر أزمة سياسية خانقة في وجه الحكومة توجت بشبهة "تعارض مصالح" طالت رئيس الحكومة نفسه، تهمة بالفساد لرئيس حكومة جاء به الرئيس لمقاومة ومكافحة الفساد؛ مما شكل حرجًا أكيدًا للرئيس قيس سعيد. وأكدت جهات رقابية شبهة « تعارض المصالح» على رئيس الحكومة[1]، وكان البرلمان يتجه نحو جلسة سحب الثقة منه، وقد أمنت النهضة تحالفًا برلمانيًّا يضمن لها ذلك، مما يعني الإطاحة بكل التحالف القائم، وهذا دفع برئيس الحكومة للمبادرة بتقديم استقالته لرئيس الجمهورية الذي بدوره وبحسب صلاحياته الدستورية باشر تكليف شخصية ثانية لتشكيل حكومة جديدة، وكان ذلك بعد محاولة الرئيس تأجيل أو تجنب سحب الثقة من إلياس الفخفاخ في البرلمان.

---

(١) وجدي الورفلي، «خلال الاستماع لرئيس هيئة مكافحة الفساد شوقي الطبيب في البرلمان: علنية الجلسة تمنع من كشف معطيات حول ملف شبهة تضارب المصالح المتعلّق بالفخفاخ»، جريدة المغرب التونسية ، (٣٠، يونيو، ٢٠٢٠). تاريخ الاسترجاع ١٤ أكتوبر ٢٠٢٠. shorturl.at/byHTY

* الجهة الرقابية التي أكدت شبهة تضارب المصالح على رئيس الحكومة تتمثل في «هيئة مكافحة الفساد» التي كان يترأسها المحامي شوقي الطبيب.

نالت حكومة هشام المشيشي ثقة البرلمان يوم الفاتح من سبتمبر ٢٠٢٠م، ثم أدت اليمين الدستورية يوم ٢ من الشهر نفسه أمام رئيس الدولة بالقصر الجمهوري، وقد تم ذلك بعد مخاض عسير كاد يجهضها. ففي الأيام الأخيرة من تشكيلها دعا رئيس الجمهورية قيس سعيد الأحزاب لعدم منحها الثقة رغم أنه كان من كلف رئيسها وشارك ديوانه في تشكيل وزارتها[٢]. وكان المراقبون قبل بضعة أسابيع يتوقعون إسقاطها من قبل البرلمان وليس بطلب من الرئيس، فبعض الأحزاب الرئيسة كانت فعلاً تتجه أو على الأقل تلوح بعدم منحها الثقة في المجلس بسبب تشكيلها دون التنسيق مع الكتل البرلمانية أو الأحزاب الرئيسة، لكن المعطيات تغيرت وانقلبت الأدوار بين الرئاسة ومجلس نواب الشعب والأحزاب، بل حتى على مستوى الكتل البرلمانية انعكست الاتجاهات، وبات من كان يدعو لمنحها الثقة معارضاً لها ويرفض تمريرها في مجلس نواب الشعب (الكتلة الديمقراطية اليسارية والحزب الدستوري الحر...). تجاذبات سياسية شهدتها الأوساط الحزبية وبعض مراكز السلطة في البلاد تنبئ في الحقيقة بتغيرات على مستوى العلاقات بين الأحزاب والرئاسة والحكومة؛ مما أنتج مشهدًا حزبيًّا وسياسيًّا متحركا، وعلاقات شبه متوترة بين الرئاسة والأحزاب الكبرى والبرلمان، فما خلفياتها؟ وما المسارات التي سلكتها عملية تشكيل حكومة؟

هشام المشيشي: إداري غير متحزب يبحث عن سند حزبي

كلف الرئيس قيس سعيد وزير الداخلية في حكومة إلياس الفخفاخ هشام المشيشي بتشكيل حكومة جديدة يوم ٢٥ يوليو بدل الحكومة التي قدمت استقالتها بتاريخ ١٥ يوليو، وقد أثار تعيين المشيشي ردودًا متباينة جدًّا، وجاء كل ذلك في ظل أوضاع اقتصادية متردية وصعوبات مالية ضخمة وأزمة سياسية حادة سادها التجاذب داخل البرلمان وفي صفوف الحكومة وشقّت الطبقة السياسية عمومًا، علاوة على تنازع الصلاحيات بين مؤسسات الدولة وخاصة منها الرئاسة والبرلمان والحكومة.

---

(٢) «قيس سعيد ينقلب ويطلب من الغنوشي عدم منح الثقة لحكومة المشيشي»، المنبر التونسي، (٣٠، أغسطس، ٢٠٢٠)، تاريخ الاسترجاع ١ سبتمبر ٢٠٢٠. shorturl.at/giLTY

*وسائل اعلام تونسية عدة نقلت خبر طلب الرئيس عدم منح الثقة لحكومة المشيشي يوم واحد قبل عرضها على البرلمان. لكن بعض الأحزاب شككت في ذلك. مثل حركة الشعب على لسان أمينها العام زهير المغزاوي. لكن هذا لا يمنع وجود خلاف طارئ بين الرئيس ورئيس حكومته بعد تشكيل الفريق الوزاري وقبل عرضه على البرلمان.

هشام المشيشي -رئيس الحكومة الجديد- شاب ينحدر من المناطق المهمشة، غير متحزب، وله دراية بمختلف الملفات الأمنية وخريج الإدارة التونسية مع ولاء أولي للرئيس قيس سعيد باعتبار أنه من كان كلفه بوزارة الداخلية في الحكومة السابقة.

لم يعرف عن الوزير هشام المشيشي انتماءات حزبية، هذا ما تذهب له كل المصادر، لكنه بعد الثورة اقترب من بعض الأحزاب الليبرالية دون أن يتمكن من تحمل مسؤوليات فيها أو أن تمكنه من البروز، وهو على العموم شخصية ظهرت بعد ثورة ٢٠١١م.

من حيث التكوين يعد حقوقيًّا وإداريًّا، وينحدر من إحدى المناطق الداخلية للشمال الغربي. وفي هذا إشارة من الرئيس لتلك المناطق التي منحت أصواتها بصورة ملفتة للانتباه في الانتخابات الرئاسية والتشريعية لحزب قلب تونس وزعيمه بسبب ما تعانيه من إهمال الحكومات السابقة في مجال التنمية والتشغيل.

وقد جاء المشيشي من خارج كل الترشيحات المعلنة على الأقل من طرف الأحزاب، وبذلك يكون الرئيس قد تجنب منح الأحزاب فرصة رئيس حكومة يعود ولاءه لمن عيّنه أو اقترحه منها لهذا المنصب. وهذا يفترض أنه يعطي هامشَ مناورة كبيرًا للرئيس في مواجهة ضغوط البرلمان والكتل الوازنة فيه.

يبلغ هشام المشيشي من العمر ٤٦ عامًا، حاصل على شهادات في الإدارة والحقوق من الجامعة التونسية وإحدى الجامعات الفرنسية، كانت بداية عمله مع الرئاسة مستشارًا أولاً مكلفًا بالشؤون القانونية بالديوان الرئاسي، ومن هناك تم تعيينه في وزارة الداخلية، وكان عمل سابقًا في بعض المؤسسات الحكومية لكنه لم يتحمل مسؤوليات سياسية كبيرة[٣].

الدلالات السياسية لتكليف المشيشي وصراع الصلاحيات

جاء تكليف المشيشي في سياق سياسي قلق تعيشه تونس منذ الانتخابات الماضية، وذلك ناتج عن مشهد برلماني مشتت وعدم حصول أغلبية واضحة في مجلس نواب الشعب يمكنها من تشكيل حكومة ذات حزام سياسي عريض ومريح، لتمرير سياساتها وما يلزمها من حزمة مشاريع قوانين.

(٣) وردت سيرته الذاتية في مصادر إعلامية عدة، سواء كانت محلة أو عالمية. أنظر على سبيل المثال الموقع الاخباري التونسي (Business News عربي) . «السيرة الذاتية لهشام المشيشي، المكلف بتكوين الحكومة»، (بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٢٠)، تاريخ الاسترجاع ٣ أكتوبر ٢٠٢٠م. shorturl.at/kluNS

وهذا كان منحة للرئيس قيس سعيد لمحاولة جعل الحكومة أقرب له من أي جهة أو حزب أو مركز نفوذ آخر، لذلك حاول استثمار الوضع بتشكيل ما أطلق عليه "حكومة الرئيس". خيار وجد صدى لدى بعض الأحزاب وخاصة اليسارية منها والممثلة في البرلمان، لكن توجد عوامل ظرفية أخرى زادت من تعقيدات المشهد.

فعدم الانسجام بين مختلف الكتل البرلمانية وحدّة التجاذبات السياسية والأيديولوجية أفرزا اتجاهًا لسحب الثقة من رئيس البرلمان الذي هو رئيس حزب حركة النهضة الإسلامية. تم ذلك بتحالف بين كتل برلمانية غير متجانسة من جهة ووجود معارضة قوية ضد النهضة داخل وخارج المجلس، معارضة قوية نسبيًّا لكنها مشتتة ولا يمكنها أن تلتقي على قاعدة مشتركة سوى خصومتها الجزئية أو الكلية مع حزب حركة النهضة، رغم ذلك شكلت إحراجا حقيقيًّا لرئاسة مكتب البرلمان ومربكة لسير أعماله؛ لذا عجز البرلمان من أن يمارس صلاحياته الدستورية في تشكيل الحكومة الأولى والتي سميت بحكومة الحبيب الجملي. وقد سقطت أول محاولة تأليف وزارة قام بها هذا الأخير الذي كلفه الحزب الأول في البرلمان (حركة النهضة)، وقد تجمعت حينها كل الكتل المعارضة -باستثناء كتلة «ائتلاف الكرامة»- لإسقاط حكومة النهضة «المستقلة» وتم لها ذلك [٤].

والكتل نفسها -باستثناء كتلة حزب قلب تونس وبعض المستقلين- سعت لسحب الثقة من رئيس البرلمان لكنها لم تنجح، علما أن حزب قلب تونس الذي يترأسه نبيل القروي ممثلاً في مكتب رئاسة البرلمان وكان له الدور الحاسم في انتخاب الغنوشي رئيسًا للمجلس النيابي[٥].. مما حول جلسة الإطاحة برئيس البرلمان التي تمت تغطيتها بصورة كبيرة من الإعلام المحلي والعربي إلى فرصة لتجديد الثقة به [٦]. لكن الغنوشي التقط الرسالة في النهاية، وقدم بعض التنازل للمعارضين له داخل البرلمان والمتمثل في استقالة رئيس مكتبه بالبرلمان والذي كان نفسه محل سجال وخلاف، تنازل لا

(٤) حسان العيادي، «سقوط حكومة الحبيب الجملي: فعلها تحالف الشاهد و القروي فأي حكومة قادمة؟»، صحيفة المغرب التونسية، (بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢٠). تاريخ الاسترجاع ٣ أكتوبر ٢٠٢٠. shorturl.at/vFQU٠

(٥) تم انتخاب الغنوشي على رئاسة البرلمان في جلسة بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٢٠. وقد حصل على ١٢٣ صوتا من ٢-٧ اصوات مصرح بها. في حين حصل منافسه غازي الشواشي على ٤٥ صوتا فقط... أنظر صحيفة الشروق التونسية بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٢٠، «اجل انتخاب راشد الغنوشي رئيسا لمجلس نواب الشعب»، تاريخ الاسترجاع ٤ أكتوبر ٢٠٢٠. shorturl.at/djmHJ

(٦) تم ذلك بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٢٠. وكانت نتيجة التصويت ٩٧ نائب مع سحب الثقة. وصوت ضدها ١٦ نائب. ولسحب الثقة من رئيس البرلمان يفترض الحصوص على ١٠٩ صوتا من مجموع عدد نواب المجلس. وبما أن هذا لم يتم فقد سقطت اللائحة. وقد حدث التقاء ضد الغنوشي بين أحزاب اليسار وبعض الليبراليين ونواب الدستوري الحر القريب من نظام بن علي السابق.

يرقى لما كانت تتمناه الكتل المعارضة لرئيس البرلمان بالمجلس، لكنها زادت من قناعته وحزبه أن التحالف الحكومي هش للغاية وغير متماسك وبالتالي غير مجدٍ. وأن الأطراف الحزبية المتحالفة مع النهضة ضمن التشكيل الوزاري لإلياس الفخفاخ غير مؤتمنة الجانب من طرف النهضة.

لكن طلب سحب الثقة من رئيس البرلمان يعود في بعض أبعاده لما يشعر به الرئيس قيس سعيد من مساع لدى الغنوشي لانتزاع بعض صلاحياته والمتمثلة في العلاقات الخارجية. وقد برز ذلك بمناسبة اتصال الغنوشي برئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج لتهنئته بسقوط قاعدة الوطية الليبية يوم ١٨ مايو ٢٠٢٠م بيد القوات التابعة لها وبمساعدة الجيش التركي، لكن الأمر لا يتوقف عند هذه الحادثة بل ترى بعض الأحزاب والشخصيات الوطنية أن لرئيس البرلمان خطًّا دبلوماسيًّا موازيًّا للخط الرسمي للدولة، وأنه كان في السابق يقوم به بصفته رئيس حزب، واستمر في ذلك بعد أن أصبح شخصية رسمية في الدولة.

في سياق هذه التوترات السياسية تم إسقاط حكومة إلياس الفخفاخ بسبب تورط رئيس الحكومة في شبهة فساد تبدو إلى حد ما «مؤكدة»، وظهرت مساعٍ في البرلمان لمساءلته وسحب الثقة منه؛ مما شكل ضغطا على الرئيس قيس سعيد باعتبار أنه من كلفه بتشكيل الحكومة، وبالتالي محسوب سياسيًّا على اختياراته. ورأى الرئيس في ذلك محاولة لاستهدافه شخصيًّا من قبل حركة النهضة، وأن هذا يعد ردًّا منها على سقوط حكومة الجملي ثم الإتيان برئيس حكومة من خارج الكتل البرلمانية الوازنة. هكذا إذا يمكن القول إن السعي لإسقاط رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ ثم تقديم لائحة سحب الثقة من رئيس البرلمان حدثان متلازمان وكل واحد منهما شكل رد فعل على الآخر، وعكسا ما يشبه السباق بين حركة النهضة وحلفاء الرئيس وحكومته في البرلمان نحو إسقاط الطرف المقابل. علاوة على خصوم الغنوشي في البرلمان أمثال نواب الحزب الدستوري الحر وبعض الأحزاب الليبرالية الأخرى التي دخلت في تنافس مع عبير موسي على زعامة الخط البورقيبي في البلاد والظهور بمظهر الطرف المناهض للنهضة.

اليوم يأتي الرئيس قيس سعيد من جديد برئيس حكومة من خارج البرلمان ومن خارج ترشيحات الأحزاب، وهذا شكل ما يشبه التحدي الواضح لحركة النهضة وحلفائها.

ذلك أنها سعت في الأيام السابقة لتكليف المشيشي إلى تشكيل تحالف برلماني تهيئة لفرض رئيس حكومة عبر ترشيح أسماء موحدة قدمت للرئيس للاختيار منها. لكن الرئيس اتجه صوب الوجهة المعاكسة تمامًا وبحث عن الموقع الأفضل الذي يجعله خارج دائرة الضغوط والتبعية للأحزاب القوية، بل ظل يناور مع حركة النهضة وجرها أكثر من مرة لمواقف محرجة بإيهامها بإمكانية التعاون والتنسيق معها. لكن تجدر الإشارة أيضًا أن بعض الشخصيات الوازنة في البلاد والتي بدورها تعد مستقلة ولها خبرة في التعامل مع الملفات الاقتصادية والمالية ولها شبكة علاقات داخلية وخارجية في عالم المال والأعمال، رفضت عروضًا لترأس الحكومة في مناخ سياسي قلق وغير مستقر وتجاذبات واستقطابات لا تساعد على الاستقرار والقيام بالإصلاحات الضرورية المطلوبة من طرف المنظمات الدولية المانحة.

لكن ومهما يكن من أمر يبقى تقييم عمل رئيس الحكومة السابق إلياس الفخفاخ محل نزاع واختلاف، ففي حين رأى أنصاره من المتحالفين معه إلى آخر لحظة وخاصة نواب الكتلة الديمقراطية التي تتشكل من تحالف حزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب (٣٨ نائبًا) أنه قام بعمل جيد وكان الأقدر على محاربة الفساد، كان خصومه يتهمونه هو نفسه بالفساد وحماية بعض الذين تحوم حولهم شبهات فساد من بين وزراء حكومته، لكن يبقى أن رفضه توسيع قاعدة حكومته الحزبية مثلما طالبت به حركة النهضة وضم حزب قلب تونس له السبب الرئيس في سقوطه، فكيف سيتعامل رئيس الحكومة الجديد مع هذه المسألة خصوصًا وغيرها فيما يخص الحزام السياسي الذي تستند إليه حكومته في البرلمان مهما كانت استقلاليتها؟

موقف الأحزاب من تعيين المشيشي: تحالف الليبراليين مع الإسلاميين

تباينت الأحزاب من حيث السرعة في التعبير عن مواقفها وليس من حيث الموقف من التعيين وملابساته وشخصيته المحورية... لقد تأخرت حركة النهضة وحزب قلب تونس في التصريح والتعليق بخصوص تكليف المشيشي، لكن أحزاب ليبرالية ويسارية بادرت بالترحيب والمساندة، وكذلك المنظمات الاجتماعية الكبرى على غرار المركزية العمالية ومنظمة رجال الأعمال، لكن وعلى العموم

مثل التكليف هذا مفاجأة للجميع؛ لأن الرئيس طلب من الكتل والائتلافات الموجودة في البرلمان الأسماء التي تقترحها لرئاسة الحكومة. ولم يكن المشيشي من بين الأسماء المقدمة من قبل الأحزاب، وكانت الجهة الحزبية الوحيدة التي رفضت علانية ترشيح أي كان لرئاسة الحكومة تمثلت في ائتلاف الكرامة (ثوري حليف لحزب النهضة) والدستوري الحر (بورقيبي). رحبت الأحزاب اليسارية والليبرالية التي لها تمثيل ضعيف في البرلمان أو التي لا تمثيل لها بالتكليف. ويبدو أن المحدد في كل ذلك بحسب حساباتها السياسية هو إمكانية تشكيل الرئيس لحكومة غير سياسية وبعيدة عن المحاصصات الحزبية، مما يعني إزاحة النهضة من السلطة، وهذا يتماشى تمامًا مع تقدمها بلائحة سحب الثقة من رئيس المجلس، وتأتي عملية الإطاحة بالغنوشي -لو حدثت فعلاً- ضمن السياق الذي يريده الرئيس تماما؛ وذلك بالتخلص من مركز القوة الذي تحتله النهضة، مما يجعل الرئيس مطلق اليدين تمامًا، ولا أحد، أو جهة تنازعه السلطة والصلاحيات، لكن هذا لم يتم، فاتجهت الرئاسة من جديد للتركيز على حكومة مستقلة يكون ولاؤها للرئيس وليس للأحزاب والبرلمان.

ومهما يكن من أمر، كان موقف حركة النهضة (٥٤ نائبًا) وقلب تونس (٣٠ نائبًا بالبرلمان) الترحيب الحذر بتكليف هشام المشيشي، وكان كلاهما يرقب اتضاح موازين القوى في البرلمان، وبدأت المشاورات واستبانة نوايا المشيشي بخصوص تشكيل الحكومة. أما ائتلاف الكرامة (١٩ نائبًا بالبرلمان) فقد دخل في مواجهة مباشرة مع الرئاسة، وهدد بسحب الثقة من الرئيس، وعبر صراحة عن رفضه ما اتضح من نوايا وتوجهات الرئيس وخياراته، وعبر عن ندمه لمساندته في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية؛ وبالتالي كان ائتلاف الكرامة يرفض منح الثقة لحكومة المشيشي، وهذا ما قام به جزئيًّا في البرلمان. هكذا كان يبدو المشهد البرلماني والسياسي العام عندما تم تكليف المشيشي لتشكيل الحكومة، لكن الاتجاه العام انقلب بصورة شبه فجائية وانقلبت الأدوار من جديد.

فبعد تشكيل الحكومة وقبل عرضها على البرلمان حدث فتور في العلاقة بين الرئاسة ورئيس الحكومة المكلف، وقد يكون نتج هذا عن تدخل كبير من قبل الديوان الرئاسي في تشكيل الحكومة واختيار الوزراء، فشعر المشيشي أنه لن يشكل حكومته بقدر ما هو يشهد على تشكيل فريق وزاري من قبل الرئاسة، وحدثت خلافات برزت للعلن بمناسبة إعلان التشكيلة الوزارية، مثلما ما حدث مع وزير الثقافة الذي تخلى عنه المشيشي قبل الإعلان الرسمي عن التشكيلة الوزارية أو غيره ثم ثبته الرئيس

في موقعه، ومن هنا بدأت تبدو في الأفق ملامح العلاقة التي ستكون بين الرئاسة ورئاسة الحكومة، علاقة يشوبها الحذر خاصة بعد أن اتضحت طبيعة الأغلبية الحزبية التي منحت حكومة المشيشي الثقة في البرلمان يوم الأربعاء ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠م. نالت الحكومة الجديدة ثقة البرلمان بحصولها على أغلبية مريحة نسبيا تقدر بـ١٣٤ صوتًا مقابل ٦٧. تألفت الحكومة من ٢٥ وزيرًا من بينهم ثماني نساء و٣ كتاب دولة [٧]، وكانت أهم الكتل التي صوتت لصالح حكومة المشيشي تتمثل في حركة النهضة (٥٤ صوتًا) وحزب قلب تونس (٢٧ مقعدًا) وكتلة الإصلاح الوطني (١٦ مقعدًا) والكتلة الوطنية (١١ مقعدًا) وحزب تحيا تونس (١٠ مقاعد) وكتلة المستقبل (٩ مقاعد) وبعض النواب المستقلين وبعض نواب ائتلاف الكرامة.

في حين كانت الكتل المعارضة والتي حجبت الثقة عن الحكومة هي: الكتلة الديمقراطية وتضم نواب حزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب (٣٨ مقعدًا)، وبعض نواب ائتلاف الكرامة (١٩ مقعدًا) والحزب الدستوري الحر (١٦ مقعدًا). لكن ائتلاف الكرامة ورغم موقفه ذلك قرر في النهاية أن يكون ضمن الائتلاف المؤيد للحكومة مع قلب تونس والنهضة.

هكذا يبدو إذن أن التحالف الذي حمل المشيشي للسلطة التنفيذية يتكون من إسلاميين وليبراليين، على عكس الحكومة السابقة التي كانت تستند بالأساس إلى قاعدة سياسية رئاسية قائمة على تقارب رسمته الرئاسة بين اليسار البرلماني المعتدل وحزب حركة النهضة، مع استبعاد لأي تقارب مع الطرف الليبرالي والدستوري. الحكومة الجديدة إذن لا تستند لما يمكن تسميته بالأغلبية الرئاسية، وقد أدرك المشيشي أسباب سقوط حكومة الفخفاخ من جهة، وتداعيات الانسياق التام للتوجهات الرئاسية. وبذلك يمكن القول أن الحكومة الجديدة استمدت شرعيتها حقيقة من البرلمان رغم الدور الكبير الذي كان للديوان الرئاسي في تشكيلها، كما أن القول بأن حكومة المشيشي تتكون من تشكيلة من الوزراء المستقلين أمر مبالغ فيه، توجد بعض الدلائل تشير أن بعض أعضائها قريبون من أوساط سياسية وحزبية محددة، لكن الأكيد أنها ليست حكومة محاصصة حزبية مثل سابقتها. ويبقى السؤال إذن عن مغزى مساندة الأحزاب الكبرى في البرلمان لحكومة تقنوقراط مستقلين؟

---

(٧) «تونس: البرلمان يمنح الثقة لحكومة التكنوقراط برئاسة هشام المشيشي»، France ٢٤، (٢، سبتمبر، ٢٠٢٠)، تاريخ الاسترجاع ٥ سبتمبر ٢٠٢٠. shorturl.at/ditAS

حاولت الأحزاب استثمار الخلاف الذي حدث بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة، كما سعت لاستقطاب الأول وإمكانية التنسيق معه في اتجاه استقرار حكومي يكون تحت نظرها وتوجيهها وإن من بعيد. كما أنها تراهن مستقبلاً على تحويرات وزارية تكون لصالحها. هذا إلى جانب إمكانية إحاطة رئيس الحكومة بمستشارين قريبين منها، وقد ظهر ذلك في التعيينات التي قام بها المشيشي لمستشاريه مؤخرًا، وقد اعترض رئيس الدولة على بعضهم[٨]. كما يمكن للأحزاب المساندة لحكومة المشيشي أن تؤثر في قرارات وسياسات الحكومة مستقبلاً. وفي هذا السياق لا يبدو أن حركة النهضة خسرت كثيرًا من إسقاطها للفخفاخ بقدر خسارة خصومها من اليسار الذين كانوا معها في الحكومة ووجدوا أنفسهم الآن خارج دائرة الحكم، وتحولوا إلى معارضة برلمانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن محمد عبو أمين عام حزب التيار الديمقراطي (أهم مكون للكتلة الديمقراطية بالبرلمان) والذي كان يعد أهم وزراء حكومة الفخفاخ استقال من منصبه الحزبي -بعد سقوط الحكومة- وأعلن انسحابه من العمل السياسي كرد فعل على فشل التجربة السابقة[٩].

الملمح الجديد في المشهد السياسي التونسي الذي ظهر جليًّا في الحزام الحزبي الذي استندت إليه حكومة المشيشي يتمثل في نسخة جديدة من تحالف الليبراليين مع الإسلاميين الذي كان سائدًا في ظل رئاسة الباجي قايد السبسي، ولكن أيضًا تأكد أن اليسار وللمرة الثانية منذ ٢٠١١م غير قادر على التعايش في حكومة مع حزب حركة النهضة، سواء كانت هذه الأخيرة مسيطرة على السلطة أو مشاركة فيها، ويمر اليسار اليوم بمرحلة صعبة من تاريخه، فإلى جانب تراجعه انتخابيًّا وشبه خروجه التام من البرلمان -باستثناء اليسار المعتدل- يتجه اليسار عمومًا والرديكالي منه بالخصوص نحو تقييم تجربته وتقديم النقد الذاتي والبحث عن البدائل.

من جهة ثانية أدركت كل الأحزاب في النهاية ضرورة تجنب حل البرلمان، خيار كان يمكن لجوء الرئيس إليه في حال عدم منح الثقة للحكومة الجديدة، وهو أمر ترفضه تقريبًا كل الأحزاب، فلا أحد

---

(٨) اجتمع الرئيس قيس سعيد برئيس الحكومة هشام المشيشي يوم ٢٣ سبتمبر وأبدى معارضته لتعيين بعض الشخصيات في مناصب عليا. وفي ذلك إشارة لما كان روج له من تعيين المشيشي لبعض المستشارين الذي كانوا عملوا مع نظام بن علي قبل الثورة. أنظر «LePoint TN» مقالة بعنوان: «قيس سعيد يرفض تعيينات المشيشي الأخيرة في القصبة.. وشبه إجماع أن تصريحاته غير مسؤولة وفيها خرق للدستور». بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠. تاريخ الاسترجاع ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠. shorturl.at/oEGRU

(٩) حول حيثيات ودواعي استقالة محمد عبو وتقييمه لتجربة حكومة الفخفاخ وأسباب فشلها يمكن العودة للحوار التلفزي الذي أجراه مع الإعلامي سمير الوافي في برنامج «وحش الشاشة» على القناة التاسعة يوم ١١ أكتوبر ٢٠٢٠. تاريخ الاسترجاع ١٣ أكتوبر ٢٠٢٠، https://www.youtube.com/watch?v=gMAlAWLsHOs

منها يضمن العودة للبرلمان في حال انتخابات تشريعية جديدة بنفس العدد من المقاعد الحالية، لكن النخب السياسية التونسية تدرك أيضًا خطورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي عمومًا لا سيما مع تفشي وباء كورونا وهواجس العودة للإغلاق التام أو الجزئي، هذا إلى جانب ضرورة توفر الحد الأدنى من الاستقرار الحكومي لمواصلة التفاوض مع الأطراف الدولية المانحة.

خاتمة

وفي النهاية، ورغم كل ما مر به مسار استقالة حكومة الفخفاخ وما رافق ولادة حكومة المشيشي، تتطلع الأنظار الآن للحراك داخل مؤسسات حركة النهضة، الحزب الأهم والأكثر توجيهًا للحياة السياسية في البلاد في ضوء الاستعداد لمؤتمره القادم (الحادي عشر) وعريضة المائة المطالبة بعدم ترشح رئيس الحركة لولاية ثالثة، وهذا اعتقادًا من الطبقة السياسية أن هذا الحزب يظل الطرف الأقوى والممسك بمفاتيح الحياة السياسية في البلاد. لذلك وبعد فشل محاولة عزل الغنوشي من رئاسة البرلمان تنصب الجهود لتأجيج الخلافات داخل حزبه، فقد يحقق المؤتمر الحادي عشر لحزب النهضة ما لم يحققه تحالف اليسار وبعض الأحزاب الليبرالية في الإطاحة براشد الغنوشي من رئاسة حزبه. من جهة ثانية خرج اليسار من السلطة في حالة من اليأس والتيه السياسي، فقد راهنت بعض فصائله على بقاء حزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب بكتلة مهمة في البرلمان وشراكة سياسية في الحكومة، لكن الاتجاه الحالي أخرجهما من السلطة، مما يمثل إخفاقًا إضافيًّا لليسار، ومع تلاشي تجربة الجبهة الشعبية قد يُفتح الباب لولادة تحالف يساري ليبرالي جديد تحت لافتات مختلفة، إرهاصات قد تتضح معالمها وحظوظها في الأشهر المقبلة. وفي الأثناء سوف تظل الحياة السياسية تسير على نسق تنازع السلطة بين مكوناتها الثلاث وهي الرئاسة والبرلمان والحكومة، لكن ذلك لا يمنع إمكانية تلاشي هذه الخلافات بتقارب قد يحدث بين الرئيس والنهضة على قاعدة أن كليهما يعدان في النهاية من مخرجات الثورة، لكن تقارب النهضة مع الليبراليين والشخصيات والأوساط السياسية والاجتماعية القريبة سابقًا من التيار الدستوري والبورقيبي قد لا تيسر ذلك، وقد لا تجد لها قبولاً كبيرًا داخل صفوف ومؤسسات الحزب وأوساط الإسلام السياسي.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدم المركز تحليلات متعمقة حول قضايا الدراسات الاجتماعية الاقتصادية، والدراسات الثقافية، والدراسات الأفريقية والآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com